رأي القدس

بوش وانتصاراته في العراق

■ في خطابه الذي القاه قبل يومين شدد الرئيس الامريكي جورج بوش على ان ادارته انتصرت في العراق، وان الحرب على الارهاب تسير في الاتجاه الصحيح، ولكن كل الوقائع على الارض تثبت انه لا يقول الحقيقة، ويحاول المكابرة، وخديعة الشعب الامريكي للمرة الثانية او العاشرة.

فاذا كانت خسارة ثلاثة آلاف جندي امريكي وثلاثمئة مليار دولار، وتحويل العراق الى قاعدة للقاعدة يعتبران انتصارا في نظر الرئيس الامريكي، فإننا لا نعرف ما هي الهزيمة.

الشيء الابرز الذي لم يتضمنه خطاب بوش هذا العام، هو عدم قوله ان العراق افضل حالا مما كان عليه في السابق، وان الحرب على الارهاب حققت مهامها، وان العالم اصبح اكثر امنا بعد تغيير النظام العراقي، وهي الجمل والعبارات التي تكررت دائما في خطاباته في السنوات الخمس الماضية، وكررها خلفه حليفه توني بلير رئيس وزراء بريطانيا. فلعل الرئيس الامريكي ادرك انه سيقابل بصيحات الاستهجان من قبل مستمعيه. فكيف سيكون العراق افضل حالا وقد تحول الى دولة فاشلة، يواجه التفتت، والسيارات المتفجرة بصورة يومية، ويعاني نقصا فاضحا في ابسط الخدمات التعليمية والصحية والامنية، وكيف يمكن الحديث عن عالم اكثر امانا وتنظيم القاعدة يزداد قوة وتصل تفجيراته الى مدريد ولندن وبالي واسطنبول؟

ولعله ليس من قبيل الصدفة ان يصدر الشيخ اسامة بن لادن زعيم تنظيم القاعدة تصريحا قبل اسبوع يهدد فيه بهجمات جديدة ضد الولايات المتحدة، يقول انها قيد الاعداد والتحضير. وليس صدفة ايضا ان يخرج الدكتور ايمن الظواهري على العالم بشريط فيديو مصور قبل يومين من خطاب الرئيس بوش يتهمه فيه بالكذب، ويؤكد فيه انه ما زال على قيد الحياة، ولم تنجح الغارة الامريكية على احدى القرى الباكستانية الحدودية في ازالته من الحياة، ونقله الى دار الآخرة عبر صاروخ او قذيفة طائرة.

فالهدف من اصدار هذه الاشرطة هو زيادة معاناة الرئيس بوش، والتأكيد بشكل واضح وصريح على فشل حربه ضد الارهاب، وارباك الاجهزة الامنية الامريكية، وزيادة خسارتها المادية، لان الحرب على الارهاب لا يمكن ان توصف بالناجحة طالما ان ابرز اهدافها وهم زعيم تنظيم القاعدة ونائبه والملا عمر زعيم حركة طالبان ما زالوا احياء يرزقون.

الرئيس الامريكي يجب ان يعترف بفشل سياساته الخارجية وما ادت اليه من حروب مدمرة استنزفت ادارته ماليا ومعنويا، ودمرت مصداقية بلاده في العالم، واوصلتها الى حافة الافلاسين، السياسي والمالي.

ومن حسن الحظ ان الشعب الامريكي لم يعد ينخدع بخطابات رئيسه وانتصاراته الواهية، فقد اثبتت استطلاعات الرأي ان اقل من اربعين في المئة يؤيدونه بينما الغالبية الكبرى ترى ان سياساته الحقت اضرارا كبيرة ببلادهم ويطالبون بسحب قواتهم من العراق وافغانستان.

الرئيس بوش في ازمة خانقة في العراق وافغانستان، وربما تتفاقم هذه الازمة اذا ما ارتكب حماقة جديدة بفرض حصار على ايران، او الاقدام على عمل عسكري ضدها بسبب برامجها النووية. ومن المؤكد ان هذه السياسات الفاشلة ستنعكس دمارا على ادارته في انتخابات الكونغرس النصفية في شهر تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل.

بوادر الانتصارات وتراجع الهزائم

د. علي محمد فخرو

■ إنتصار حماس هو انتصار لفكر ومنهج. الفكر القائل بالتمسك بالمبادئ والثوابت دون إغفال التعامل مع الواقع ومقتضياته ومحدِّداته، والمنهج المقاوم للمشروع الامريكي ـ الصهيوني الرامي تركيع الشعب الفلسطيني وسرقة تسعين في المائة من أرضه التاريخية كأمثولة لما يحمله المستقبل لأوطان العرب والمسلمين من تركيع ونهب. إنه إنتصار ومنعطف في واقع العرب السياسي الحديث وخطوة أولى واعدة لمن يرغب في تكملة مشوار الطريق الوعر الطويل. ولأنه يحمل كل تلك الدلالات فانه سيحمل معه أيضاً تبعات واستحقاقات.

فأولاً، هذا انتصار يجب أن لايحمل معه بذور فشله. دعنا نتذكر بأن الانتصارات الناصرية كانت رائعة ومبهرة في حينها وحملت الأمة كلها معها، فلمّا تراجعت وانكسرت أدخلت الأمة كلها في جحيم الفشل والهوان. وإذن فالشعوب العربية والإسلامية مطالبة بأن تعي بعمق بأن انتصار حماس بقدر ما كان فلسطينياً كان أيضاً عربياً وإسلامياً بامتياز. ومنذ الآن تحتاج هذه الشعوب أن تتعامل مع نصر حماس وكأنه ملك لها وجزء من مسؤولياتها اليومية. فإذا انكسر أو هزم ذلك النصر الفلسطيني فانه سيعني غلبة امريكية ـ صهيونية على كل أحلام وطموحات العرب والمسلمين. وها أن الغرب كلُّه يعتبر انتصار حماس هزيمة لمشروعه الاستيطاني الصهيوني في فلسطين فتدق نواقيس الخطر في كل عواصمه وتخرج كلمات الغضب والابتزاز من فم زعماء كل دوله. ذلك لأنه يعلم جيداً بأن ذاك الانتصار الفلسطيني لن يبقى في مدنها وقراها وإنما سيمتدُّ ويمتدّ في أفق المحيط والمستقبل.

وثانياً، فان ابتزاز الغرب المعروف سيتركّز في موضوع المساعدات المالية، وقد بدأ بزخم كبير. أمام ذلك الابتزاز اللاإنساني يجب أن تتحمّل الشعوب العربية والإسلامية مسؤولية تعويض الفلسطينيين عملٍ سيفقدونه. هناك حاجة ملحّة لأن تضغط البرلمانات والأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني على كل الحكومات العربية والإسلامية لتخصيص معونات مالية معقولة ومنتظمة ودائمة لتقديمها للحكومة الفلسطينية القادمة أو لمؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني. وفي نفس الوقت هناك حاجة لأن يوجد صندوق دعم شعبي عربي ـ إسلامي قادر على إبقاء نصر حماس حيّاً وحيوياً في فلسطين. من حق من حقّقوا انتصاراً عربياً إسلامياً في بلادهم، له انعكاسات كبرى في التاريخ والواقع، أن يحصلوا على دعم عربي ـ إسلامي يعي التاريخ ويتعامل مع الواقع بفطنة وفعل.

وثالثاً، فان حماس التي لم تمارس الحكم من قبل، إدارة وتنظيماً وخدمات وتعامل مع العالم، بحاجة ماسة لمتطوعين عرب ومسلمين يقدمون خدماتهم واستشاراتهم ودعمهم العلمي والفني إذا ماطلب منهم ذلك. وستركتب حماس خطأ فادحاً إن لم تطلب ذلك في المراحل الأولى على الأقل. من الضروري أن لا تقع حماس في العوز الفكري السياسي والتنظيمي والإداري حتى لا تسمح للابتزاز الغربي الصهيوني أن ينجح في تطويعها كما طوِّع إخوة لها من قبل وحتى تبقى جذوة الانتصار الفلسطيني جمرة تشعل الدِّفء المطلوب في أرض يباب العرب والمسلمين.

إنتصار حماس في فلسطين لوأد مهزلة المفاوضات التي لا ولن تنتهي ولوخز ضمير الغرب الذي مات، وإتساع وصمود المقاومة العراقية العربية الباسلة للوجود الاستعماري الامريكي في العراق وإخراج داعميه من حلم اليقظة الطفولي الذي يعيشونه، ونجاح الإخوان المسلمين في المحروسة مصر في كسر نهج احتكار السلطة اللاشرعي... تلك نماذج لبوادر إنتهاء الليل الطويل الحالك الذي خيمَ على هذه الأمة عبر العقود الثلاثة الماضية. وهي بوادر ستحتاج إلى دعم متواصل من قبل مؤسسات وشعوب هذه الأرض المستهدفة حالياً وإلى اعتبار نجاحها وتكرارها في أقطار عربية أخرى من مسؤوليات تلك المؤسسات والشعوب. في أيام الهزائم تتراجع وتتقلّص مساحات وحيوية الأحلام والأعمال المشتركة وفي أيام الانتصارات يتمُّ العكس. نحن أمام فرصة باهرة لتدمير مشاعر اليأس والإحباط والإنتقال إلى ساحات الأمل والتضامن والعمل الموحّد.

الشعب الفلسطيني يختار قيادة ونهجاً جديدين

د. بشير موسى نافع *

■ قبل أسابيع قليلة، نشرت في هذا الموقع أؤيد مشاركة حماس في انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني وأدعوها إلى عدم المشاركة في الحكومة الفلسطينية. كنت أحسب حينها، وربما كانت تلك هي أيضاً حسابات حماس، ان نتائج التنافس بين حماس وفتح ستكون متقاربة. بمعنى ان أياً من الطرفين لن يتفوق تفوقاً حاسماً على الطرف الآخر، وأن الظروف الفلسطينية الداخلية والدولية تستدعي استمرار قيادة فتح للحكم، على ان تمارس حماس رقابة صارمة على الإدارة الفلسطينية الداخلية وعملية التفاوض. ولكنني اعتقد الآن ان الأمور قد تغيرت، وان ما أفرزته انتخابات الخامس والعشرين من كانون الثاني (يناير) يفرض واقعاً وشروطاً مختلفة، تتطلب بالتالي استجابات مختلفة.

أظهرت نتائج الانتخابات ان الشعب الفلسطيني قد اختار، اختار قيادة جديدة ونهجاً جديداً. وكان هذا الاختيار حاسماً بلا شك، بحيث لم يعد هناك مجال للالتباس حول من هو الفائز بثقة الشعب. في ظل التوقعات السابقة للانتخابات، كانت حماس تأمل في الحصول على 40 إلى 50 مقعداً، وقد ترددت قياداتها بين المشاركة في الحكم والاحتفاظ بموقع المعارض الرقيب في المجلس التشريعي. ولكن حماس لا تستطيع الآن التخلي عن أعباء المسؤولية التي ألقاها الفلسطينيون في الضفة والقطاع على عاتقها. بغير ذلك، ستخسر حماس ثقة الشعب، وتظهر بمظهر القوة السياسية غير الجدية. الطريق الأفضل إلى مستقبل الحكم الفلسطيني هو بالطبع حكومة وحدة وطنية، تحتفظ فيها حماس بأكثرية وزارية وتشارك فيها فتح، في شكل أساسي، كما تشارك فيها القوى الأخرى الممثلة في المجلس التشريعي، إن رغبت. ولكن ثمة مؤشرات (وأنا أكتب بعد أيام قليلة فقط من الانتخابات) على ان هناك مجموعة صلبة في قيادة فتح لا ترغب في المشاركة في حكومة تقودها حماس، على افتراض ان حماس قد وجدت نفسها بهذا الانتصار الكبير في مأزق بالغ التعقيد، يجدر بفتح تركها للغرق فيه. وكلما ازدادت حماس غرقاً، كلما اقتربت الانتخابات التشريعية المبكرة، التي ستؤدي إلى خسارة حماس لأكثريتها البرلمانية.

حماس تواجه بالفعل مأزقاً: أولاً على صعيد تجربة إدارة حكم وسلطة بدون خبرة سابقة، وثانياً على صعيد الملاءمة بين برنامجها السياسي المعلن والاستحقاقات الدولية والإقليمية المفروضة على السلطة الفلسطينية. وبينما لا يجب التهوين من حجم التحديات التي ستجد حكومة حماس نفسها في مواجهتها، فلا يجب تصوير الأمور باعتبارها تجربة مستحيلة. الذين استلموا مقاليد الحكم في 1994 لم تكن لديهم خبرة سابقة، وبعد عشرة سنوات من السلطة، ثمة بيروقراطية فلسطينية قد تشكلت في كافة دوائر الحكم ستسمح بانتقال السلطة في سلاسة من قوة سياسية إلى أخرى، ما لم يتعمد البعض الانقلاب المبطن على إرادة الشعب. المشكلة ستكون في الحاجة إلى إعادة بناء أجهزة السلطة التي ينخرها الفساد من كل صنف. أما على المستوى السياسي، فموقف حماس النقدي من مسيرة ونهج التفاوض الذي قادته فتح، صحيح بلا ريب. إذ لم يود التفاوض من أجل التفاوض، حتى بحسابات أوسلو، إلى شيء يذكر، ولم يحقق السلام من أجل السلام للفلسطينيين ولو الحد الأدنى من حقوقهم. إن كانت مسيرة التفاوض السابقة جاءت بكل هذا الدمار والتوسع في الاستيطان ومصادرة الأراضي والحصار، فلماذا لا يحاول الفلسطينيون طريقة مختلفة للتفاوض؟

بيد ان وراء هذا الزلزال الانتخابي الكبير ما هو أبعد من تطورات السياسة القادمة. ففتح، التي قادت الحركة الوطنية الفلسطينية ومنظمة التحرير منذ أكثر من ثلاثة عقود، لا تواجه مجرد أزمة عابرة كما يقول قادتها، بل تواجه أزمة مستحكمة بالفعل. وهي أزمة دور وموقع تاريخي، لا أزمة قيادة وتنظيم وأعباء حكم فحسب.

تتمحور التفسيرات السائدة لتدهور شعبية فتح حول ثلاث دوائر: الأولى، ان الحركة تفتقد الحراك الديمقراطي، بعد أن مضى ربع قرن على عقد آخر مؤتمر عام لها، وباتت قيادتها أسيرة مجموعة تاريخية تقدم بها العمر واعتبرت منذ عودتها من الخارج غريبة عن قواعد الحركة التنظيمية في الضفة والقطاع. وبينما تسيطر هذه القيادات على اللجنة المركزية للحركة، فإن القيادات الشابة التي برزت في سنوات النضال الطويلة ضد الاحتلال لا تساهم مساهمة مباشرة وفعالة في صنع قرار الحركة وتوجهها. الثانية، ان فتح هي التي وقعت أوسلو وهي بالتالي التي تقود السلطة الفلسطينية وعملية التفاوض. وكانت اتفاقية اوسلو (والمجتمع الدولي الذي كفل الاتفاقية) قد حملت وعوداً كبيرة للشعب الفلسطيني. ولكن الفلسطينيين اليوم، وبعد أكثر من عشر سنوات على توقيع أوسلو، يجدون أنفسهم في وضع أسوأ مما كانوا عليه قبل الاتفاقية. بكلمة أخرى، خذلت آمال السلام العادل من قبل الإسرائيليين والاميركيين وكافة القوى الدولية المعنية، وكان ذلك بالتالي خذلان للسلطة الفلسطينية وقوتها القائدة: حركة فتح. وسرعان ما انعكس هذا الخذلان على الموقف الشعبي من القوة التي أدخلت الشعب في مغامرة أوسلو، ولم تستطع أن تحصل له على حقوقه بعد عقد كامل من التفاوض. أما الدائرة الثالثة فتتعلق بعواقب السلطة والحكم. فلم يعد هناك سر في ان أداء السلطة الفلسطينية الداخلي كان مخزياً، بداية ببناء السلطة على قاعدة أجهزة أمنية فاسدة ومفسدة، لا تقوم بواجبها في حراسة القانون ولا تحترمه، مروراً بالتكدس الهائل للموظفين الضروريين وغير الضروريين في أجهزة الحكم، إلى تحول السلطة إلى مصدر إثراء لأقلية صغيرة من النخبة الفتحاوية الحاكمة. وفي النهاية كان لابد مما ليس منه بد، كان لابد لفتح ان تدفع الثمن مضاعفاً. ثمن اضطرابها وعجزها التنظيمي الداخلي، ثمن تخلي العالم عن مسؤولياته تجاه أكثر قضايا التاريخ الحديث تعقيداً، وثمن الحكم الفاسد وتبديد ثقة الشعب.

كل ما سبق هو صحيح إلى حد كبير، ولكنني أحسب أنه لا يكفي لتفسير أزمة فتح. ما تواجهه فتح هو وضع فريد بكل المقاييس، وهو وضع هي المسؤول الأول عن تشكله. فتح لم تولد كحزب أيديولوجي، ولم تولد كحزب يسعى إلى الحكم والسلطة، ولكنها ولدت كحركة تحرر وطني لشعب يواجه تحديات تتعلق بهويته الوطنية ويخوض صراعاً طويلاً للحصول على حقوقه الوطنية. ومنذ بروزها على ساحة العمل الفلسطيني، وحتى إقامة سلطة الحكم الذاتي على أجزاء من الضفة والقطاع، سلكت فتح، على هذا النحو أو ذاك، سلوك حركة التحرر الوطني. ولكن اتفاق أوسلو، الذي جاءت به فتح وليس أي قوة أخرى، منحها سلطة وحكماً شبيهان بمؤسسة الدولة، بدون أن يعطي الشعب الفلسطيني حريته الناجزة، سيادته الكاملة على أرضه، ومطلبه الأساسي في تشكيل دولة وطنية مستقلة. بمعنى، ان فتح، حركة التحرر الوطني الفلسطيني، ولدت من جديد منذ 1994 في صورة سلطة حاكمة ومتنفذة على رأس شعب لم ينجز بعد مهمات التحرر الوطني. وقد كان من المستحيل لعب الدورين معاً، حتى بوجود واحد من أكثر الزعماء العرب دهاء وقدرة على التعامل مع المتناقضات كياسر عرفات. أصبحت السلطة مصدر ثروة وامتيازات ومجالاً واسعاً للفساد والإفساد، ولكن الأهم أنها أصبحت قيداً ثقيلاً على ضرورات استكمال مهمة التحرر الوطني، مركز وجود الشعب الفلسطيني ومدار همومه. بل ان مهمات الحرية والاستقلال غير الناجزة، استخدمت مراراً من فتح كغطاء للحكم غير الصالح. وهذا هو الفرق بين المآل الذي انتهت إليه فتح وذلك الذي انتهى إليه المؤتمر الوطني الأفريقي؛ فالمناضلون الوطنيون في جنوب أفريقيا لم يصلوا إلى الحكم بعد تصفية النظام العنصري تماماً وحسب، بل ووصلوا في ظل أوضاع حكم طبيعية، وضعتهم تحت رقابة ومحاسبة دائمة من الشعب ومؤسساته.

بيد أن هذا التناقض الذي غرقت فيه فتح بعد أوسلو لم يعد خاصاً بها، ذلك أن حماس توشك هي الأخرى على مواجهته. يمكن الاطمئنان بالطبع إلى ان حماس لن تكرر أخطاء فتح في أجهزة الحكم، لاسيما فيما يتعلق بانتشار الفساد والمحسوبية. ولكن التحدي الكبير الذي سيصبح على حماس مواجهته هو تحدي الحكم من خلال أجهزة شبيهة بأجهزة الدولة، بكل ما تستدعيه من شروط واستحقاقات، والمضي بمسيرة التحرر الوطني إلى نهاياتها.

خلف ذلك كله، ثمة دلالتان أخريان لهذه الانتخابات لابد من الإشارة إليهما. فقد أظهرت الانتخابات الفلسطينية، إن وضعت في سياقها العربي والعالمي، الفشل والتراجع الكبيرين للسياسة الامريكية. فمنذ بدأ مشروع السيطرة الامريكية العالمية في 2001، إذا بالولايات المتحدة تتورط في العراق عسكرياً، ثم تخسر مراهنتها السياسية فيه؛ تواجه صعوداً إسلامياً واضحاً في مصر، كبرى الدول العربية؛ تدفع نفسها نحو التعامل مع المسألة النووية الإيرانية بدون ان تعرف لهذه المسألة من حل؛ تسقط الأحزاب الحاكمة الحليفة لها في دول امريكا اللاتينية واحدة منها تلو الأخرى لصالح قوى يسار اجتماعي جديد، وها هي توشك على رؤية حكومة فلسطينية تقودها حركة المقاومة الإسلامية حماس، المصنفة إرهابياً في السجلات الامريكية.

من ناحية أخرى، أظهرت الانتخابات المعدن الحقيقي، المعدن الصلب، للشعب الفلسطيني. فمنذ تأكد عقد الانتخابات التشريعية، أمطر الفلسطينيون بسلسلة لا آخر لها من التهديدات الامريكية والأوروبية، التي صدرت عن أكبر المسؤولين في واشنطن ولندن وباريس وبروكسل. هدد الفلسطينيون بلغة لا لبس فيها بأنهم سيدفعون ثمناً باهظاً إن منحوا حماس الأكثرية البرلمانية، كما هددوا بأن حكومة تقودها حماس لن تؤدي إلا إلى قطع علاقاتهم بالمجتمع الدولي، وحرمانهم من المساعدات الخارجية. ولكن الفلسطينيين لم ينتخبوا حماس وحسب، بل وانتخبوها بأكثرية حاسمة أيضاً. هذا شعب صغير، يخوض صراعاً مريراً عالي الأبعاد منذ قرن من الزمان، شعب توارث خبرة العالم جيلاً بعد جيل، لا يخيفه التهديد بالتجويع والإفقار، حتى إن جاء من الدول الكبرى. هذا شعب لا يجب على صديق أن يشفق على، أو يخشى، خياراته.

* كاتب وباحث عربي في التاريخ الحديث

الحكام العرب وجريمة اخرى بحق العراق واهله

عوني القلمجي *

■ زيارة ديك شيني نائب رئيس بوش الى السعودية ومصر، استهدفت بالدرجة الاولى ارسال قوات عربية واسلامية الى العراق، وقد اكد ذلك الجنرال «مارك كيميت» نائب مدير التخطيط العسكري في القيادة الامريكية المركزية، في مؤتمر صحافي عقده في لندن مع صحافيين عرب قبل فترة وجيزة: بـ«ان مشروع ارسال قوات حفظ سلام عربية للمساهمة في نشر الامن في العراق يبحث حاليا في القيادة الامريكية»، واضاف: «ان هذا المشروع طرح سابقا من الجانب السعودي وان اي اجراء مفيد للعراق سيتم الترحيب به من جانب قوات التحالف». وكانت وزيرة الخارجية الامريكية كوندوليزا رايس قد زارت دول المنطقة قبل هذا التاريخ لذات الغرض. بمعنى اخر ان الحديث عن نية بوش الاستعانة بقوات عربية واسلامية ليس جديد، وقد جرى ترديده والحديث عنه في اكثر من مناسبة. ويبدو ان الادارة الامريكية لم تتوصل انذاك الى انها بحاجة ماسة لتلك القوات، وانصبت جهودها بدلا عن ذلك على تحقيق نصر سياسي من خلال مشاركة قوى جديدة في الانتخابات والحكومة الدائمة، لاحياء العملية السياسية التي كادت ان تلفظ انفاسها الاخيرة، فهذا قد يساعد بوش في تعويض خسارة قواته العسكرية في مواجهة المقاومة الوطنية العراقية. وهذا ما يفسر مبادرة الجامعة العربية لاجراء مصالحة بين تلك القوى الجديدة التي انتحلت صفة المقاومة، وبين عملاء الاحتلال، والتي انتهت الى عقد مؤتمر في القاهرة سموه مؤتمر «الوفاق الوطني». حيث اكد المتصالحون في البيان الختامي على الاشتراك بالانتخابات ودعم العملية السياسية. وفعلا نفذ الجميع ما اتفقوا عليه. ولم تخجل الجامعة العربية وامينها العام عمرو موسى عراب هذه المصالحة حين ادعوا، بان ما فعلوه هو من اجل حماية العراق من خطر التقسيم، وانتزاع هويته العربية ودرء مخاطر الهيمنة الايرانية عليه وكأن تلك المخاطر قد حدثت دون علمهم ودون ان يكون الاحتلال قد خطط لها قبل غزو العراق.

اذا عول بوش على هذا الانجاز، وعول اكثر على نتائجه بمشاركة المتصالحين في الانتخابات، والحكومة المقبلة ووصفها كما يحلو له بحكومة «وحدة وطنية» واعتبر ذلك هزيمة لـ«الارهابيين»، فانه يكون قد ارتكب خطا في التقدير، خاصة وان رد المقاومة على ما حدث يدعو الى الاعجاب والتقدير. حيث صعدت المقاومة الوطنية العراقية من عملياتها العسكرية، وشنت هجمات صاروخية عالية الدقة على القواعد العسكرية المنيعة، واسقطت خمس طائرات اباشي في عشرة ايام، الامر الذي اجبر بوش على الاعتراف بان هذا العام سيشهد معارك طاحنة مع «الارهابيين». ولكن ليس هذا كل شيء فالادارة الامريكية واقطاب الحرب فيها، وعلى الرغم من انها وضعت استراتيجية اطلق عليها استراتيجية النصر الا انها لا زالت تواجه ذات الخيارات الصعبة وعلى وجه التحديد خيارين احلاهما مر. فاما الانسحاب من العراق وفقدان هيبة امريكا وسمعتها امام العالم، او البقاء في العراق وتحمل الخسائر وخاصة البشرية منها. وهذا مقتل اخر يعيد ان لم يكن قد اعاد فعلا كابوس فيتنام ليقض مضجع اي مواطن امريكي، ويرفع من طبقات الاصوات المطالبة بالانسحاب من العراق. ويبدو انهم اختاروا البقاء والتقليل في نفس الوقت من تلك الخسائر وما يشاع عن انسحاب فوري ووجود مفاوضات مع فصائل المقاومة الوطنية العراقية المسلحة وخصوصا مع حزب البعث لترتيب هذا الانسحاب ضمن صفقة ترضي جميع الاطراف ليس سوى ذر الرماد في العيون. لكن حل هذه المعادلة الصعبة يحتاج الى كبش فداء جاهز للذبح ويبدو ان هذا الكبش لا وجود له الا عند الانظمة العربية والدول الاسلامية المرتبطة مصالحها بمصالح الولايات المتحدة الامريكية والكيان الصهيوني. فحلفاء امريكا في ساحة المعركة يعانون نفس المصيبة، فبريطانيا مثلا وهي اكبر حليف، تسعى جاهدة لاخفاء خسائرها التي بلغت من القتلى والجرحى الالاف حسب اعترافهم، وفي هذا الصدد فان كل الدلائل لاتستبعد ان يستجيب عرب ومسلمو امريكا لاوامر تشيني ويرسلوا بقواتهم الى العراق لعدم قدرتهم على المانعة ومواجهة العقاب الامريكي. فقد سبق وان شاركت قوات عربية واسلامية في عدوان 1991، وقدمت المساعدات كل حسب قدرته واستطاعته في احتلال العراق. ناهيك عن مشاركتهم الفعالة في الحصار الجائر الذي ذهب ضحيته مليونا عراقي.

ولكن اذا حدث ذلك واغلب الظن بانه سيحدث فهل ستساعد هذه القوات امريكا فعلا على تفادي هزيمتها في العراق. ام ان هذه القوات ستلاقي نفس مصير قوات الاحتلال؟

يعتقد بوش بان وجود مثل هذه القوات في العراق واستعدادها لخوض قتال ضد المقاومة سيمنحه مكاسب عديدة تمكنه من الصمود بوجه المقاومة، ومن هذه المكاسب: الادعاء بان حربه ضد الارهاب تنال الدعم المتزايد حتى من العرب والمسلمين انفسهم. ومنها ثانيا تقليل تكاليف العدوان باجبار الدول العربية النفطية على زيادة حجم مساهماتها المالية لتغطية مصاريف هذه القوات. ومنها ثالثا استخدام هذه القوات كدروع بشرية لحماية قوات الاحتلال للتقليل من خسائرها من جهة، ومن جهة اخرى زجها كرأس حربة في الهجوم على المدن التي تتواجد فيها المقاومة الوطنية العراقية. ويراهن بوش بالمقابل على امكانية التنسيق بينها وبين الجيش «الوطني» من اجل السيطرة على المدن، والتي من شأنها ان تمهد الطريق امام قوات الاحتلال لاعادة انتشارها والتمركز خارج المدن في قواعد عسكرية اكثر امانا. عندها يتمكن بوش من تعزيز مواقع الملتحقين الجدد ومن خداع القوى الاخرى للالتحاق بالعملية السياسية كونه استجاب لمطالبهم بالانسحاب على مراحل.

مثل هذا الاعتقاد الذي لا يخلو من قيمة، لن يصمد طويلا خاصة في ظل وجود مقاومة وطنية عملاقة، في حين ستثبت الوقائع بان كل هذه المكاسب ليست سوى مكاسب فارغة لا يجد فيها بوش مبتغاه. ففيما يخص حكومة «الوحدة الوطنية» فمصيرها لن يكون افضل حالا من مصير سابقتها، اذ ليس بمقدورها ان تقضي على الانفلات الامني والجرائم المنظمة التي اوجدها الاحتلال من جهة، ومن جهة اخرى ليس بمقدورها ايضا ان توفر الخدمات الاساسية للمواطن العراقي وتقضي على البطالة وتؤمن الحياة الكريمة للعراقيين، لانها ستكون مشغولة في تأمين مصالحها ونهب اكبر قدر ممكن من الاموال العامة، ومنهمكة في تمرير الاتفاقيات السياسية والعسكرية مع الولايات المتحدة، والاهم من ذلك الاتفاقيات التجارية والاقتصادية، وبيع العراق الى الشركات الامريكية العملاقة وخاصة الشركات النفطية. وعندها سرعان ما تعود هذه الحكومة الى جحرها في المنطقة الخضراء. اما فيما يخص القوات الجديدة فانها ستشكل عبئا ثقيلا على قوات الاحتلال بدل ان تكون مساعدة لها، فهذه القوات العربية والاسلامية ستكون هدفا سهلا وبالامكان هزيمتها او تدميرها، نتيجة تدني مستواها القتالي وعدم قدرتها على خوض معارك ضد مقاومة متمرسة بحرب المدن. يضاف الى ذلك انها مجردة من اي دافع او مصلحة للقيام بمهمة لا تجني من ورائها لا ناقة ولا جمل وانما ستجني الذل والعار. ليس هذا فحسب فان قوات الاحتلال قد تضطر لضعف قدرات هذه القوات القادمة الى تأمين حماية لها. وهذا يعيد الى الاذهان قصة معروفة في وقائع الحرب العالمية الثانية، فحين ارسل موسليني اربع فرق عسكرية ايطالية لدعم قوات هتلر في شمال افريقا، احتاج هتلر الى ثماني فرق عسكرية المانية لحمايتها. مما دعاه الى الاستغناء عنها واعادتها من حيث اتت. ولا يستبعد ان يلتحق ضباط وجنود بصفوف المقاومة جراء وطنيتهم وايمانهم بمشروعية المقاومة وحقها في تحرير العراق الذي يعد تحرير للامة العربية، العربية.

قد يكون بوش يعرف كل ذلك لكن بغبائه المعهود سيراهن على ان المقاومة لن تقدم على قتال هذه القوات، تحسبا من اثارة مشاعر العرب والمسلمين ضدها في جميع انحاء العالم، دون ان يدري بان المقاومة تنطلق من فهم عميق لطبيعة الصراع الدائر مع المحتل، وان مثل هذا الصراع الدموي والمعقد لا مكان فيه للعواطف والعلاقات والانتماءات سواء كانت قومية او دينية، اذ لا قدسية لمن يتعاون مع الاحتلال. وبالتالي ستتعامل المقاومة الباسلة مع هذه القوات العربية والاسلامية حال دخولها الى العراق، معاملة الجيوش المحتلة ان لم تكن اشد قساوة، وستستقبلهم كما استقبلت الغزاة بكل انواع الاسلحة. كون هذه القوات قبلت بقتال مقاومة عربية ومسلمة، لم تفعل ما يغضب الله ورسوله سوى انها تمارس حقها المشروع، الذي اقرته الشرائع السماوية والوضعية لتحرير وطنها من الغزاة والمعتدين. وفي هذا الخصوص لابد لنا كعراقيين وعرب ومسلمين ان ندين اي محاولة لارسال قوات عربية واسلامية الى العراق، وان نطلق حملة اعلامية واسعة النطاق بما متوفر لدينا من وسائل النشر، والخروج بمظاهرات جماهيرية في كل الوطن العربي. كما يقع على عاتق جميع الكتاب والاقلام الشريفة ان تساهم في دحض جميع التبريرات التي سيستند عليها الحكام العرب، وتوضيح الهدف الرئيسي من ان ارسال قوات عسكرية الى العراق، لا يهدف الى نشر الامن والاستقرار في العراق كما يدعون، وانما يهدف قطعا الى مساعدة قوات الاحتلال في معاركها المقبلة والتي وصفها بوش بانها ستكون طاحنة.

من حقنا ان نقول للحكام العرب: لقد ساعدتم في ذبح العراق وتدمير دولته وحل جيشه ومؤسساته الامنية، وعرضمتوه الى مخاطر التقسيم وتمزيق وحدته الوطنية وسكتم عن الاحتلال، بل واعترفتم به واضفيتم صفة الشرعية عليه، هذا العراق الذي تتآمرون عليه، قاتل على امتداد الوطن العربي من اجل قضايا الامة، وقدم كل ما بوسعه لمساعدتكم وكان الاجدر بكم ان تردوا التحية بمثلها واحسن منها، وتساعدوا المقاومة على تحرير العراق، واذا كنتم عاجزين عن فعل ذلك او حتى الوقوف على الحياد، فالزموا الصمت كاضعف الايمان وتذكروا انكم ستأكلون اذا اكل العراق، وتذكروا ايضا بان هزيمة امريكا في العراق ستنجيكم من مخطط الشرق الاوسط الكبير والذي لا مكان لكم فيه اذا استطاعت امريكا تحقيقه. وبهذا الصدد ليس امامنا هنا الى ان نحذركم من ارتكاب جريمة اخرى بحق العراق واهله، فالمقاومة الوطنية العراقية العراقية كما سمعنا، قد اتخذت قرارها بتدمير اي قوة عسكرية تساعد الاحتلال عربية كانت ام مسلمة، فهذه المقاومة الباسلة والتي استطاعت ان تمرغ انف اكبر قوة عسكرية في التراب وتضعها على طريق الهزيمة عاجلا ام اجلا، فانها قادرة بكل تأكيد على هزيمة الوافدين الجدد.

* كاتب من العراق

القدس العربي
يومية سياسية مستقلة
تطبع في لندن ونيويورك وفرانكفورت وتوزع في جميع انحاء العالم
الاشتراكات:
الاشتراك السنوي 450 جنيها استرلينيا في عموم بريطانيا و 750 دولارا امريكيا للوطن العربي وخارج بريطانيا بما في ذلك اجور البريد.

الناشر:
مؤسسة القدس العربي للنشر والاعلان

رئيس التحرير:
عبد الباري عطوان

المقر الرئيسي (لندن): 164/166 كنج ستريت، همرسميث، لندن دبليو 6 او كيو يو
هاتف: 8008 741 0208 (6 خطوط).
فاكس: 8902 741 0208 أو 7637 748 0208
مكتب القاهرة: 43 أ شارع قصر النيل ـ الدور الاول ـ شقة رقم (2). هاتف/فاكس: 3901523(202)
مكتب المغرب: 80 شارع فال ولد عمير شقة 7 الطابق الرابع ـ الرباط. هاتف/ فاكس: 770594(37 212)
مكتب عمان: شارع الصحافة مجمع البداد التجاري الطابق الرابع.
هاتف: 5337920 فاكس: 5337928 (9626)
مكتب باريس: هاتف ـ فاكس: 57364 420 (331)

Al-Quds Al-Arabi
daily Independent News Paper
Published In London, New York and Frankfurt by Al Quds Al- Arabi Publishing LTD
Circulated in Europe, Middle East, North Africa and North America.
Editor In Chief
ABDEL BARRI ATWAN

Head Office (London): 164-166 King Street, Hammersmith, London W6 0QU England
Tel: 0208-741 8008 (6 Lines) Fax: 0208-741 8902 / 748 7637
email: alquds@alquds.co.uk * Internet: www.alquds.co.uk
Cairo Office: 43 a Kasser Al Neel St, First Floor, Flat No (2).
Tel/Fax: (202) 3901523
Morocco Office: 80 Fal Ould Omeir Str. Flat No.7 - Rabat - Morocco
Tel/Fax: (212 37) 770594
Amman Office: Al Sahafa St. Badad Business Complex.
Tel: (9626) 5337920 Fax: 5337928
Paris Office: Tel / Fax: (331) 420 57364